



بيان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

الوزير المستشار

د. عمار عوض

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند 136

هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة UNSTO

نيويورك في 9/11/2018

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

السيدة الرئيس،

بداية يود وفد بلادي أن يهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الخامسة وكذلك أن يهنئ أعضاء المكتب أيضاً على انتخابهم، كما يود يشكر السيدة بيتينا توتسي بارتيسيوتاس، المراقب المالي، على تقديمها تقرير الأمين العام المتضمن ميزانية تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة والوارد في الوثيقة A/73/402، كما يشكر السيد كارلوس لويس ماسيو رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة والوارد في الوثيقة A/73/

السيدة الرئيس،

نؤكد مجدداً على حرص حكومة بلادي سوريا على دعمها لعمل هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (الأنتسو) التي تعتبر أقدم بعثة عملية حفظ السلام في العالم حيث تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الأمن رقم /٥٠/ لعام ١٩٤٨، وكذلك على توفير كافة المتطلبات المالية والوظيفية اللازمة لإستمرارها .

وفي الوقت الذي تؤمن بلادي فيه بأهمية الدور الذي تقوم به الأنتسو، إلا أن هذا الدور يجب أن لا يكون بديلاً عن معالجة الأسباب الرئيسية للصراع، وهو إنهاء الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين والجولان السوري المحتل وغيره من الأراضي العربية المحتلة والإنسحاب منها إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وذلك وفقاً لقرارات

الشرعية الدولية ذات الصلة والصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيدة الرئيس،

يؤكد وفد بلادي مرة أخرى على ضرورة أن تكون تقارير الأمانة العامة حيادية وبعيدة عن التسييس، حيث أن معدي تقرير الأمين العام تجاهلوا الإشارة إلى الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية، كذلك أغفلوا الإشارة إلى دعم "إسرائيل"، القوة القائمة بالاحتلال، العلني للمجموعات الإرهابية المسلحة من "داعش" وجبهة النصرة" والمجموعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بها والمصنفة كإرهابية وفقاً لقوائم مجلس الأمن ذات الصلة كذلك إغفال زيارات رئيس حكومة "إسرائيل" لجرحي هؤلاء الإرهابيين ممن يعالجون في المشافي الإسرائيلية. لذلك نطالب الأمانة العامة بتصحيح هذه الأخطاء وتضمين تقاريرها إشارة واضحة إلى تلك الانتهاكات وإدانتها.

السيدة الرئيس ،

إذ يرحب وفد بلادي سوريا بعودة الأنتسو إلى مواقعها ضمن فريق مراقبي الجولان، وذلك من خلال اعتزام الأنتسو نقل تسعة من مراقبيها العسكريين الموجودين في لبنان إلى الجانب برافو، إلا أن ذلك يجب أن يتم بالتنسيق مع الحكومة السورية وبموافقتها. كما نشدد على ضرورة التزام الأنتسو بولايتها وعدم تضمين تقاريرها أي إشارة إلى دور البعثات الأممية الأخرى سواء تلك التي تعمل في

سوريا أو في المنطقة نظراً لاختلاف الولايات بين تلك البعثات،
أخذين بالإعتبار تفهماً وتسامحاً لبعض أوجه التعاون الفني
واللوجستي بين الأنتسو وبعض البعثات الأخرى كاليونيفيل. ومن جهة
أخرى يشدد وفد بلادي على ضرورة الحفاظ على الكادر الوظيفي
للأنتسو، ووقف النهج الذي دأبت عليه الأمانة العامة بالإلغاء
التدريجي للوظائف المحلية فيها، كما تؤكد على أن أي إعلان عن
وظائف محلية في الأنتسو داخل سوريا يجب أن يكون عبر مكتبها في
دمشق وليس في مقرها في القدس.

وفي الختام نؤكد مرة أخرى على التزام حكومة الجمهورية
العربية السورية بدعمها للأنتسو، وعن تقديرها للدور الذي تقوم به،
بانتظار إنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية و الإنسحاب
منها إلى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، وتتطلع إلى تحقيق
السلام الشامل والعادل في المنطقة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات
الصلة. كما نحث أعضاء اللجنة الخامسة على الموافقة على كافة
الموارد المطلوبة، وسننخرط بفعالية خلال المفاوضات غير الرسمية
لتحقيق ذلك.

وشكراً السيدة الرئيس،